الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والإقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

قضية رأي

السنة الثانية عشرة | العدد الثالث والأربعون | 2014 م

وجهة نظر حول البرنامج الاقتصادي للحكومة

أ.م.د.قصي الجابري*

لقد طرح البرنامج الاقتصادي لحكومة السيد رئيس الوزراء د.حيدر العبادي مجموعة من النقاط أعتبرها أولويات حكومية . وهذه الأولويات هي كالتالي:

أولاً: عراق آمن ومستقر.

ثانياً: ألارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن.

ثالثاً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص.

رابعاً: زيادة إنتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية.

خامساً: الإصلاح الاداري والمالي للمؤسسات الحكومية.

سادساً: تنظيم العلاقات الاتحادية المحلية.

ومع أهمية هذه النقاط للاقتصاد العراقي إلا أنها لا تعد في واقع الأمر أولويات ، وإنما هي ركائز تخص كل الاقتصاد الوطني . فقد تناولت كل المحاور الاقتصادية ، أي أنها تناولت إطاراً عريضاً جداً من الأهداف الاقتصادية . فكل المشكلات الاقتصادية للدولة تدخل ضمن أحد هذه الأهداف بشكل أو بآخر،وبالتالي فإذا ما أعتبرت هذه الأهداف عبارة عن أولويات فقد تواجه الحكومة حالة من عدم التناسب بين الموارد المتاحة والقدرة على تحقيق هذا الاطار العريض من الأهداف مما سيؤدي في نهاية المطاف الى تدني في نسبة إنجاز الاهداف نتيجة تشتت جهود الحكومة والموارد الاقتصادية في اتجاهات متباينة ومتنوعة لا قدرة للحكومة على انجازها .وقد يكون ذلك مأخذاً على الحكومة في نهاية فترة ولايتها كونها لم تستطع تحقيق أولويات برنامجها . فالأولويات كبيرة ومتعددة لا قدرة لأي حكومة على تحقيقها .

* عميد كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية.

ما هو المقترح؟

إن مقترحنا للحكومة هو أن تركز جهودها على إطار ضيق من الأهداف تشكل أولويات هامة جدا تكون أشبه بالقاطرة التي تسحب خلفها الاقتصاد ككل . ولا بأس أن يتضمن البرنامج الحكومي أهدافاً أخرى كالأهداف التي وردت في البرنامج الحكومي ولكنها لا تشكل أولويات حكومية . من جهة أخرى قد يكون لكل متخصص وجهة نظر حول مثل هذه الأولويات بالانطلاق من خلفيات أو أسس فكرية معينة ، إلا أننا نعتقد أن الأولويات تتحدد في أولويتين أثنتين وردتا في البرنامج الحكومي وهما :

1- الجانب الأمني

2- الإصلاح الاداري والمالي للمؤسسات الحكومية.

وبالتالي فبالإمكان توجيه قدر من الموارد الاقتصادية ، نحو الأنشطة المرتبطة بهذه الأولويات مع إعطاء هذه الأنشطة اهتماماً خاصاً ، وستحدد الحكومة أولوياتها بمقدار أضيق ، وسيكون نجاح الحكومة في تحقيق هذه الأولويات بمثابة نجاحاً للبرنامج الحكومي طالما تم اعتبار أن هذه الأنشطة بمثابة القاطرة التي لو تحركت بشكل مقبول فإنها ستحفز بقية الأهداف وستتحقق الكفاءة المرجوة في تحقيق البرنامج الحكومي.

من جانب آخر فقد وضع البرنامج الحكومي في فقرته الأولى مسألة الجانب الأمني ((عراق آمن ومستقر)) . كما تناول مسألة الفساد ضمن فقرة الاصلاح الاداري والمالي للحكومة . فلقد طرح البرنامج ضمن فقرة الجانب الأمني كثير من النقاط المهمة مثل : تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية ، حماية المنشآت النفطية ، ضمان أمن وسلامة المواطن ، تعزيز مكانة العراق في المجتمع الدولي ، ضمان فاعلية واستقلال القضاء .

وبالتأكيد نحن نتفق تماماً مع ما جاء ضمن الفقرة الأولى ولكن يبدو أن البرنامج أغفل فقرة في غاية الأهمية ضمن موضوع الجانب الأمني وهي مسألة الدعوة للسلم الأهلي بمعنى الدعوة لكي يؤمن جميع العراقيون بان السلام هو العامل الوحيد الذي يحقق طموحاتهم وليس الصراع والاقتتال ، ولكي ندعم موضوع السلام بركائز استدامة فلابد من دعوة مكملة وهي الدعوة نحو الشفافية .

ما هي الخطوة الأولى ؟

إن الخطوة الأولى تكون من خلال (بناء ستراتيجية وطنية للسلام والشفافية)

ما هو السبب في التأكيد على مثل هذه الستراتيجية ؟

إبتداءً نود ان نذكر بأن العراق لم يشهد استقراراً أمنياً منذ عام 2003 ، وبالتالي لم يحقق إنجازاً اقتصادياً هاماً، والسبب في ذلك هو أن اعداء تجربة التغيير في العراق حاولوا دائماً إثارة الاضطرابات السياسية وخلق الأزمات ، وذلك في سبيل الدفع باتجاه التردي في مناخ الاستثمار في العراق ، وبالتالي إحداث خلل في البناء الاقتصادي والمجتمعي ، ومن ثم التأثير سلباً في المستوى المعيشي للمواطنين وهذا يخلق أزمات مجتمعية متنوعة . إن تأكيدنا على الاهتمام بكتابة وتفعيل مثل هكذا ستراتيجية هو ناجم عن إيماننا المطلق بأن للصراع في العراق أسباب مركبة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية ...الخ ، وبالتالي فإن البدء بحل هذه الاشكاليات ، وخاصةً في المناطق التي تشهد صراعاً مستمراً ، والتي أسميناها بالمناطق الساخنة سيكون كفيلاً بخلق أجواء جيدة للاستثمار والأداء الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي والتخفيف من مستويات الفساد .

ما هو المنطلق الفكري لذلك ؟

إن المنطلق الفكري في ذلك قوله عز وجل ((إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ، إذاً ، ولكي يحدث التغيير في الأداء ، ينبغي تغيير ما في النفوس ، أي لا بد من تحقيق تغيير في التفكير المجتمعي في العراق.

كيف يتم ذلك ؟

من خلال قناعتنا ان الدعوة للأمن والسلام لا يتم من خلال اسطر تُذكر في برنامج حكومي ، فذلك يمكن تفعيله من خلال دعوة أكاديميين وخبراء في : الاقتصاد ، الادارة ، علم النفس ، علم الاجتماع ، العلوم السياسية لكي يعملوا على انجاز ستراتيجية وطنية مكتوبة حول السلام والشفافية ، تكون اساس عمل للحكومة خلال السنوات القادمة ، وأن يؤمن الجميع بان الدعوة ؟إلى السلام هي الحل الوحيد لإيقاف الصراع وتحسين مناخ الاستثمار وتحقيق تنمية بشرية مستدامة تشمل كافة مناحي الاقتصاد ، وبالتالي ستكون الأهداف الأخرى التي طرحها البرنامج الحكومي مثل ألارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن وغيرها من أهداف يسيرة التحقيق على الحكومة .. فالسلام هو القاطرة التي تحرك كل الاقتصاد الى الأمام ... وعكس ذلك سيكون كل ما نفعله أو نكتبه كهواء في شبك ....